الزكاة كأداة من أدوات السياسة المالية وأثرها على بعض مؤشرات النشاط الاقتصادي - نحو مقاربة تحليلية وقياسية للتجربتين الجزائرية والماليزية -

عبد القادر خليل (*)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة يحي فارس، المدية - الجزائر
إدريس عبدلي (**)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة علي لونيسي، البليدة - الجزائر

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مكانة الزكاة كأداة من أدوات السياسة المالية، من خلال بناء نموذج قياسي يربط بين الزكاة كمتغير تفسيري ومعدلات النمو الاقتصادي والبطالة كمتغيرات تابعة في كل من دولتي ماليزيا والجزائر. لقد أكدت اختبارات التجانس للباحث HSIAO عدم تجانس تام بين الدول المكونة لنموذج بانيل (الجزائر وماليزيا)؛ مما استدعى منا تقدير مختلف النماذج القياسية لكل دولة على حدة، وقد خَلُصَتْ هذه الدراسة إلى أن الزكاة في الجزائر لا تزال دون المستوى المطلوب الذي من شأنه أن يُسَاهِمَ في الرفع من حجم معدلات النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة البطالة، أما بالنسبة لماليزيا فإن ارتفاع الحصيلة السنوية للزكاة بنسبة 1%؛ سيؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في ماليزيا بنسبة 0.51 %، وإلى انخفاض معدلات البطالة بنسبة 0.26%، لذلك يمكن اعتبار الزكاة من أدوات السياسة المالية في النموذج الاقتصادي الماليزي، كما تضمنت هذه الدراسة مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تعالج بعض النقائص التي تواجه صندوق الزكاة الجزائري بناء على التجربة الماليزية.

الكلمات المفتاح : سياسة مالية، زكاة، نمو اقتصادي، بطالة، جزائر، ماليزيا.

تصنيف JEL: C1، C2، C5، C23، E24، E60.

I. تمهيد:

تُعَدُّ أزمة الرهن العقاري التي حدثت صيف 2008 من أبرز المشاهد الاقتصادية العالمية خلال القرن الحادي والعشرين؛ إذ ترتب عن هذه الأزمة بروز أفكار ومقاربات جديدة من اتجاهين مختلفين في الرؤية والمنطلقات، الاتجاه الأول كان من خلال الأطروحات التي قدمها المفكرون الاقتصاديون الغربيون، والتي تنادي بضرورة مراجعة الأسس والمبادئ التي يقوم عليها الاقتصاد الرأسمالي كاحترام الجانب الأخلاقي وضرورة تدخل الدولة في بعض الجوانب من الحياة الاقتصادية[1]، أما الاتجاه الثاني فهو يمثل الباحثين في مجال الاقتصاد الاسلامي الذين شكل لهم هذا المشهد فرصة سانحة لبعث روح جديدة وتفعيل أبحاثهم في مجالات متعددة ومختلفة، مثل الصيرفة الاسلامية، الزكاة والوقف، التأمين التكافلي، السياسات الاقتصادية في ضوء الاقتصاد الاسلامي،... إلى غير ذلك من الدراسات.

إن السياسة المالية في إطار الفكر الاقتصادي الاسلامي تمثل مجالاً خصباً وواسعاً لازال قيد البحث، فهي من أهم السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدولة لمعالجة وتصحيح الاختلالات الحاصلة على مستوى الاقتصاد الكلي ، وإذا

تأملنا في ملامح السياسة المالية في ضوء الاقتصاد الاسلامي لوجدنا أن الزكاة تمثل العمود الفقري للمالية الاسلامية، فهي من أكبر موارد الدولة الاسلامية التي يتم جبايتها وإنفاقها ضمن شروط معينة حُدِّدَتْ معالمها في ضوء القرآن الكريم والسنة النبوية، فتطبيق هذه الشريعة التعبُّدية سيتولَّد عنه آثار اقتصادية على مستوى جملة من المتغيرات الاقتصادية الكلية، أولُ هذه المتغيرات الاستهلاك، فتوزيع الزكاة على الطبقة الفقيرة سيرفع من مستويات استهلاكها، وهذا من شأنه أن يعزز الطلب الكلي، الذي سيقابله زيادة في العرض الكلي من خلال استخدام أكثر لعناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) ، من جهة أخرى تعمل الزكاة على محاربة الاكتناز، وهذا سيؤدي بطبيعة الحال إلى دوران وحركة رؤوس الأموال، مما سيرفع من وتيرة الاستثمارات والتي بدورها ستمتص جزءا من اليد العاملة العاطلة، كما يمكن للزكاة أن تكون وسيلة فعالة لإعادة توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع على أساس عادل.

إن المحصلة النهائية التي يمكن للزكاة أن تمارسها على صعيد النشاط الاقتصادي هي تحريك عجلة الاقتصاد نحو الأمام والقضاء على مشكلتي التضخم والركود، وفي ظل هذه المكانة التي تحتلها هذه الفريضة؛ لجأت بعض الدول الإسلامية إلى إنشاء صناديق خاصة للزكاة ضمن مراسيم حكومية، غير أن طابع الإلزامية في دفع مستحقات الزكاة يختلف من دولة لأخرى، ولكل بلد آليات وأنظمة اعتمدتها في تطبيق هذه الفريضة.

سنحاول من خلال هذا المقال العلمي البحث عن أثر الزكاة على بعض مؤشرات النشاط الاقتصادي في كل من

eMail : (*) khelil_aek@yahoo.fr & (**) Idrissabdelli@gmail.com

دولتي الجزائر وماليزيا، عبر طرح التساؤل التالي: **هل يمكن اعتبار الزكاة أداة من أدوات السياسة المالية في كل من الجزائر وماليزيا؟**

للإجابة على هذا التساؤل يمكننا الاستعانة بالفرضيات التالية:
- إن ارتفاع حصيلة الزكاة من شأنه أن يُحْدِثَ آثاراً موجبة على النمو الاقتصادي في كل من الجزائر وماليزيا؛
- قد تتولد آثارٌ عكسية على معدلات البطالة نتيجة ارتفاع حصيلة الزكاة في كل من الجزائر وماليزيا؛
- إن آليات وتنظيم صناديق الزكاة لها آثارٌ جوهرية في مصداقية النتائج القياسية المرجوة.

إن أهمية هذه الدراسة وأهدافها تنحصر في النقاط التالية:
- البحث في مدى فعالية صناديق الزكاة ونجاعة استراتيجيتها في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة البطالة؛
- إجراء مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة الماليزية، ومحاولة الاستفادة من هذه الأخيرة باعتبارها نموذجا رائداً في البلدان الإسلامية؛
- تشخيص النقائص التي تعترض هذه الصناديق –وبالأخص صندوق الزكاة الجزائري-، مع محاولة تقديم توصيات وحلول لِسَدِ الثغرات التي تواجهه؛
- إبراز أهمية ومكانة الزكاة كمورد من الموارد الاقتصادية التي بإمكانها أن تخفف الضغط على ميزانيات الدول الإسلامية.

بخصوص الدراسات التي اعتنت بالبحث في الآثار الاقتصادية المتولدة عن تطبيق هذه الشعيرة التعبدية فقد تعددت، إلا أن قلة الدراسات القياسية شكلَّ نوعاً من الفراغ العلمي خاصة على مستوى الجزائر، من جملة الدراسات التي تقاطعت مع موضوع دراستنا، نذكر ما يلي:
- دراسة الباحث البشير عبد الكريم (2004)، تحت عنوان: **"الأبعاد النظرية والميدانية للزكاة في مكافحة البطالة والفقر"**[2]، والتي ركز فيها على تقدير آثار الزكاة على سوق العمالة في الجزائر من خلال تقديرات شخصية وافتراض أن سهماً واحداً يُصْرَفُ على العاملين عليها وسهمين كإعانة للمشاريع الإنتاجية وخمسة أسهم للفئات المحرومة، لقد أبرزت النتائج التقديرية أن المساهمة المباشرة للزكاة خلال سنة 2000 هي توفير مناصب عمل تساوي 107929، أما أثر الخمسة أسهم الباقية من الزكاة سيرفع من وتيرة النشاط الانتاجي بـ 203829.518 مليون دينار جزائري، مع الإشارة إلى أن هذه النتائج مبنية على الفرضيات السابقة، فعند تغيرها ستتغير النتائج.
- دراسة الباحثين: عقبة عبد اللاوي وفوزي محيريق (2011)، تحت عنوان: **نمذجة الآثار الاقتصادية للزكاة "دراسة تحليلية لدور الزكاة في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي"** المنشور على شبكة الانترنت[3]، حيث ركزاً في دراستهما على عرض نموذج اقتصادي لا ربوي– زكوي- وتحديد آليات التوازن فيه من خلال حل أنظمة المعادلات المكونة له، كما أبرزا دور الزكاة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ثم عرجًا على تجربة صندوق الزكاة في الجزائر وواقعه، ثم كانت الدراسة التطبيقية في شكل سيناريو يتم فيه وضع نسب الزكاة على مختلف القطاعات المكونة للناتج الداخلي الخام، ودراسة آثارها على المتغيرات الاقتصادية التالية: الاستهلاك العائلي، الاستثمار والبطالة، الناتج الوطني الخام، وقد خَلُصَتْ هذه الدراسة في جانبها التطبيقي إلى وجود فجوة كبيرة بين حجم الزكاة المحصلة من هيئة صندوق الزكاة وبين قيمة الزكاة المفترضة، كما أن حصيلة الزكاة المتوقعة والموجهة للاستهلاك كفيلة بالقضاء على الفقر، وبالنسبة لحجم الناتج الداخلي الخام فإنه وبعد تطبيق فريضة الزكاة بلغت الزيادة تقريبا الثلث وذلك سنة 2009 .
- دراسة الباحث: Mohammed B.Yusoff (2006) تحت عنوان[4]: ***''Fiscal Policy In An Islamic Economy and The Role Of Zakat''*** ، قدم فيها الباحث صياغة رياضية نظرية لنموذج مبسط للاقتصاد الإسلامي، أبرز فيه دور الزكاة في تحديد الدخل الوطني، حيث تناول الباحث في مقاله الشكل المختصر لدالة الاستهلاك الكلي، وبين فيه أن محددات هذه الدالة هي: نفقات الزكاة، الضرائب، الدخل، الأصول التي هي بحوزة الأفراد. إن الزكاة حسب رؤية الباحث يمكنها أن تُسْتَعْمَلَ في مواجهة التقلبات الدورية للاقتصاد، ففي حالة التوسع الاقتصادي يمكن تأخير دفع الزكاة لتفادي الفجوات التضخمية[5]، أما في حالة الكساد فيمكن ضخ مزيد من نفقات الزكاة المتراكمة لإنعاش الاقتصاد وبعث النشاط فيه من جديد، فالزكاة بإمكانها أن تُضَمَّ لأدوات السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .
- دراسة الباحثين[6]: Mohammed B.Yusoff و Sorfina Densumite (2012) تحت عنوان: ***''Zakat-Distribution and Growth in the Federal Territory of Malaysia''***، اعتنت هذه الدراسة بالبحث في مدى تأثير توزيع نفقات الزكاة على النمو الاقتصادي في دولة ماليزيا من خلال استخدام أدوات القياس الاقتصادي مثل اختبارات جذر الوحدة، التكامل المتزامن ، نموذج شعاع تصحيح الخطأ و اختبارات السببية، لقد أكدت الدراسة القياسية على وجود علاقة إيجابية بين نفقات الزكاة والنمو الاقتصادي الحقيقي خلال المدى الطويل، كما أن اختبار السببية حسب مفهوم GRANGER بيَّنَ أن اتجاه السببية يكون من خلال نفقات الزكاة نحو النمو الاقتصادي الحقيقي ولا يوجد أثرٌ للتغذية العكسية (Feedback) .
- دراسة الباحثِينَ: Eko Suprayitno، Radiah Abdul Kader و Azhar Harun (2013) تحت عنوان[7]: ***''The Impact of Zakat on Aggregate Consumption''***، اهتمت هذه الدراسة بإلقاء نظرة على

توزيع الزكاة وأثرها على الاستهلاك الكلي، حيث تم الاعتماد على نماذج بانيل (Panel) في تقدير دالة الاستهلاك، وذلك بأخذ مجموعة من الولايات الماليزية، وتم تقدير نموذج الأثر الثابت (The Fixed Effect Model) ، توصلت هذه الدراسة إلى أن توزيع الزكاة له أثر إيجابي على الاستهلاك الكلي، لكن هذا الأثر صغيرٌ ولمدة قصيرةٍ؛ فأوصت الدراسة أن لا يقتصر توزيع الزكاة على تلبية الحاجات الاستهلاكية، بل لا بد أن يشمل المساعدات النقدية التي من شأنها أن تُوَلِّدَ وباستمرار تدفقات في الدخل.

إن الدراسات التي تعرضنا إليها سابقا، منها من كانت في شكل سيناريو يفرض نسباً معينة على الزكاة، ثم يدرس أثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومنها من كانت في شكل نظري بحت، ومنها من عالجت أثر الزكاة على متغيرة اقتصادية واحدة وذلك على مستوى دولة واحدة، لكن في دراستنا هذه سنحاول معرفة الأثر الفعلي و الحقيقي الذي يمكن أن تمارسه الزكاة على النمو الاقتصادي والبطالة باعتبارهما آخر الحلقات في النشاط الاقتصادي، مع إجراء مقارنة بين التجربتين الجزائرية والماليزية.

للإحاطة بجوانب هذا الموضوع، قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة أجزاء: الجزء الأول يتمثل في الإطار النظري ، أما الجزء الثاني فقد خصصناه للتطرق إلى مسار الزكاة وتطورها في كل من الجزائر وماليزيا، في حين كان الجزء الثالث مُخَصَّصًا لنمذجة أثر الزكاة على النمو الاقتصادي والبطالة في كل من الجزائر وماليزيا.

II. الإطار النظري:

سنعالج في هذا المحور مفهوم السياسة المالية في ضوء الاقتصاد الاسلامي، أدواتها، كما سنركز على بعض النماذج الرياضية التي بحثت في مدى تأثير الزكاة على ديناميكية النشاط الاقتصادي.

1. مفهوم السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي: يمكن القول بأن السياسة المالية هي استخدام الدولة لإيراداتها ونفقاتها بما يحقق أهدافها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، وذلك بطبيعة الحال في ظل ما نعتقده من عقائد، كما أن القائمين على أمور السياسة المالية لا بد أن يخضعوا لضوابط شرعية[8].

2. أدوات السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي: كما هو متعارف لدى علماء الاقتصاد أن أدوات السياسة المالية تنحصر في الإيرادات والنفقات، ولكل أداة تقسيمات وتفريعات، سنحاول أن نتناول هذه النقاط بشيء من الإيجاز.

1.2. الإيرادات العامة: تُقَسَّمُ إيرادات الدولة الإسلامية حسب المعيار الزمني، فنجد الإيرادت الدورية والإيرادات غير الدورية.

1.1.2. الإيرادات الدورية: إن تحصيل هذه الموارد يكون بعد استيفاء مدة زمنية معينة، والتي تكون حولاً كاملاً، ونجد في هذه الموارد الأصناف التالية:

- **الزكاة:** فهي الركن الثالث من الإسلام، فدليل وجوبها قول الله تعالى:**(وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ)**[9]، وللزكاة شروط تتعلق بالمزكي في حد ذاته[10]، وفي المال الذي تجب الزكاة فيه[11].
- **الخراج:** نعني بالخراج الضريبة التي يفرضها المسلمون على الأراضي التي تم فتحها ودخلت في حيازتهم سواءً كانت بالحرب أو السلم
- **الجزية:** عرفها أبو عبيد صاحب كتاب الأموال(12) بأنها "مبلغ من المال يوضع على من دخل في ذمة المسلمين وعهدهم"[13]، والجزية رمز الرضا لتعايش غير المسلمين مع المسلمين، وحافز لهم على الإسلام، وحماية لهم، كما أنها إيراد من إيرادات المالية العامة للدولة.
- **عشور التجارة:** تُعَرَّفُ عشور التجارة بأنها الضرائب التي تفرضها الدولة الإسلامية على حركة السلع والبضائع القادمة من بلاد الكفر إلى بلاد الإسلام[14].

2.1.2. الإيرادات غير الدورية: وهي الموارد التي لا تخضع لفترة زمنية معينة، وضمن هذا النوع نجد ما يلي:

- **الفيء:** هو كل مال حصل عليه المسلمون من غير قتال[15]، ويعتبر مال الفيء مورداً من موارد الدولة، فهو حق للمسلمين، يتم صرفه في المصالح العامة.
- **الغنيمة:** هي ما أُخِذَ من أهل الحرب عنوة والحرب قائمة، ويُفَرَّقُ بين أموال الغنيمة والفيء، فالغنائم هي أموال منقولة أخذت بالقتال، أما الفيء فهو نوعان أموال منقولة تم أخذها بغير قتال، وأراضي أخذت عن طريق الصلح أو القتال.
- **المعدن والركاز:** هي المال المستخرج من الأرض كالذهب والفضة والنحاس، ومن السوائل البترول، فالأصل في الثروات الطبيعية أنها ملكية عامة، فقد حددت السنة المطهرة مقدار جبايتها وهو الخمس، فهو مقدار مرتفع حتى يستفيد منه المجتمع، وكذا لتخفيف حدة الطبقية بين الأفراد.
- **اللقيطة:** هي كل مال ضائع لا يتعين مالكه فالمصلحة العامة أحق به.

2.2. النفقات العامة: يمكن تقسيم النفقات العامة إلى صنفين رئيسيين[16]، الصنف الأول وهو النفقات المحددة في ضوء الكتاب والسنة، الصنف الثاني فهو يعبر عن جميع النفقات غير المحددة.

1.2.2. النفقات المحددة:

- **مصارف الزكاة:** لقد تم تحديد مصارف الزكاة في ضوء القرآن الكريم، إذ يقول الله تعالى: (إِنَّمَا الصَدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالمَسَاكِينِ وَالعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللهِ واللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ)[17]، فكل صنف من هذه الأصناف يمثل فئة من فئات المجتمع التي هي في حاجة إلى مثل هذه النفقات، وقد ضبط العلماء مجال وعتبة كل صنف.
- **مصارف الفيء:** إن مصارف الفيء محددة في ضوء القرآن الكريم، حيث يقول الله تعالى: (مَا أَفَاءَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ القُرَى فَلِلهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِذِي القُرْبَى وَاليَتَامَى وَالمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ)[18].
- **مصارف الغنيمة:** إن إنفاق الغنائم محدد في كتاب الله عز وجل، يقول الله تعالى:(وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي القُرْبَى وَاليَتَامَى وَالمَسَاكِينِ وَابنِ السَّبِيلِ)[19].

2.2.2. النفقات الغير محددة: إن الخراج ، الجزية والعشور تمثل باقي موارد الدولة الإسلامية التي لم تتعرض إليها الأدلة الشرعية في كيفية إنفاقها، بل تُرِكَتْ لاجتهاد العلماء والقائمين على تسيير الشؤون المالية، فقد كان يُخَصَّصُ جزءٌ من هذه الإيرادات لولاة الأمور، الكتاب والقضاة، يُضَافُ إلى هذا تسيير المصالح العامة كحفر الأنهار وإصلاح مجاريها، إقامة السدود ، البناء والتعمير.

نشير إلى نقطة مهمة[20]، وهي أن الأوضاع الراهنة تتطلب نفقات من نوع آخر كالبحث العلمي، التنمية الاقتصادية الشاملة، حماية البيئة، إعانات للأنشطة الخاصة التي لها أولوية كالتوجه نحو التصنيع أو الفلاحة مثلا، لا شك أن هذه النفقات لم يرد بشأنها نص صريح في القرآن أو السنة إلا أنها مع هذا تبقى ضرورية لإجماع الفقهاء المسلمين على أن " ما لا يتم الواجب به فهو واجب".

في ختام هذه المفاهيم المشار إليها سالفا، يتبين للقارئ الكريم أن جُلَّ الإيرادات التي تعرضنا إليها قد تعطلت حاليا في الدول الإسلامية ، باستثناء الزكاة التي أُعِيدَ تنظيمها وتأطيرها في شكل قانوني، سنحاول الآن أن نبرز أهم الآثار الاقتصادية للزكاة ضمن بعض النماذج الرياضية.

3. أثر الزكاة على النشاط الاقتصادي: تمارس الزكاة آثاراً جوهرية على مؤشرات النشاط الاقتصادي، من جملة هذه المؤشرات نذكر ما يلي:

1.3. أثر الزكاة على الاستهلاك: إن أول أثر فعال للزكاة هو تضييق الفجوة بين الإنفاق الاستهلاكي والدخل اللازم لتحقيق التوظيف الكامل، بمعنى آخر فإن معالم دالة الاستهلاك ستصبح أكبر عند فرض الزكاة، أي أن الميل الحدي للاستهلاك والميل المتوسط للاستهلاك يرتفعان، فإذا كانت دالة الاستهلاك في اقتصاد لا يطبق فريضة الزكاة من الشكل التالي[21]:

$$C = a + b.Y \quad \ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث أن: C تمثل متغيرة الاستهلاك، أما Y فهي تمثل متغيرة الدخل، وكل من a و b ثابتان، مع العلم أن: $a > 0$، $0 < b < 1$.

فالميل المتوسط للاستهلاك يتم الحصول عليه بقسمة المعادلة (1) على Y، أما الميل الحدي للاستهلاك فيكون من خلال اشتقاق المعادلة (1) بالنسبة لـ Y، وذلك ما توضحه المعادلات التالية:

$$APC = \frac{C}{Y} = \frac{a}{Y} + b \quad \ldots\ldots\ldots (2)$$

$$MPC = \frac{\delta C}{\delta Y} = a \quad \ldots\ldots\ldots (3)$$

فإذا كان المجتمع المسلم مقسم إلى فئتين، الفئة الأولى دافعي الزكاة، أما الفئة الثانية فهي التي تستحق الزكاة، فالفئة الأولى تحول جزءاً من دخلها في شكل زكاة وليكن α ، في هذه الحالة تصبح دالة الاستهلاك في مجتمع يطبق الزكاة على النحو التالي[22]:

$$C_I = a + b(\beta Y - \alpha Y) + \sigma(1 - \beta)Y + \sigma.\alpha Y \quad \ldots\ldots\ldots (4)$$

حيث أن: σ هو الميل الحدي للاستهلاك للفئة المستحقة للزكاة، αY هو مبلغ الزكاة المدفوع، βY هو دخل الفئة الأولى- دافعي الزكاة- $(1 - \beta)Y$ هو دخل الفئة الثانية، وعليه فإن الميل المتوسط والحدي للاستهلاك في مجتمع يطبق فريضة الزكاة هو:

$$APC_I = \frac{a}{Y} + b(\beta - \alpha) + \sigma(1 - \beta + \alpha) \quad \ldots\ldots\ldots (5)$$

$$MPC_I = \frac{\delta C_I}{\delta Y} = b(\beta - \alpha) + \sigma(1 - \beta + \alpha) \quad \ldots\ldots\ldots (6)$$

ما يلاحظ من خلال المعادلة (5) والمعادلة (6) أن تطبيق فريضة الزكاة رفعت من حجم الميل الحدي والمتوسط للاستهلاك[23]، يمكن تمثيل دالة الاستهلاك الخطية[24] قبل وبعد تطبيق فريضة الزكاة في الشكل رقم (1)، الذي يبين أن

الزكاة والاستهلاك الكلي في المجتمع هما في علاقة طردية، فتطبيق الزكاة أدى إلى ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، وبذلك انتقلت دالة الاستهلاك نحو الأعلى، مع بقاء الاستهلاك التلقائي على حاله.

2.3. أثر الزكاة على الاستثمار: تمثل الزكاة أداة من أدوات السياسة المالية التحفيزية لمستويات الاستثمار الكلي، فهي تحارب الاكتناز الذي هو بمثابة تسربات للدخل الوطني، كما أن إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة سيرفع من مستوى الطلب الكلي؛ الذي سيقابله زيادة في العرض الكلي من خلال ارتفاع حجم الاستثمار، يُضَافُ لهذا أن تمكين الفقراء من الحصول على رأس المال الانتاجي سيدعم وتيرة الاستثمار الوطني، كما أن المجتمعات التي تتبنى نظام الزكاة يكون عامل الاستقرار فيها سائداً؛ نظرا لانخفاض معدلات الفقر والجريمة المرتبطة برأس المال، إن أثر الزكاة على الاستثمار موضح في الشكل رقم (2)، فعند معدل ربح متوقع يعادل r_2، يكون حجم الاستثمار الكلي مساويا إلى I_1 قبل تطبيق فريضة الزكاة، لكن ومع تطبيق فريضة الزكاة فإن مستوى الاستثمار الكلي يساوي I_2 وهو أكبر من المستوى السابق، ويرجع ذلك إلى التغير الحاصل في دالة الاستثمار التي انتقلت إلى الأسفل نحو اليمين من I إلى I_z.

3.3. أثر الزكاة على التشغيل: تؤثر الزكاة على سوق العمل بشكل مباشر[25]، فمن أهم الآثار المباشرة إسهامها في تحفيز الاستثمارات الجديدة، مع المحافظة على الاستثمارات السابقة، ولاشك أن هذا يولد عناصر انتاجية إضافية تتعاون مع عنصر العمل، كذلك فإن الإنفاق على طلاب العلم النافع، وتوفير برامج التأهيل والتدريب للقوى العاملة؛ سيرفع من قدرة اليد العاملة على الانتقال بين فروع الإنتاج والتحكم في التقنيات الحديثة وهذا سيقضي على البطالة الهيكلية، يُضَافُ لكل هذا أن تأسيس ديوان للزكاة في حد ذاته سيمتص جزءا من اليد العاملة المعطلة التي تحوي خبراء وأهل الاختصاص ومساعديهم، ولتفعيل هذا الديوان لا بد من إرساء فروع له في كل ولاية وبلدية يكون شغلها الشاغل إحصاء الأفراد الذين تُحَصَّلُ منهم الزكاة وأولئك الذين هم في حاجة إلى الحصول عليها.

4.3. أثر الزكاة على التنمية الاقتصادية: تساعد الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع المسلم بصورة فاعلة عن طريق زيادة الإنتاج والاستثمار والتوظيف في الاقتصاد الوطني، وبلغة اقتصادية تقنية دقيقة، فإن منحنى إمكانيات الإنتاج سينتقل نحو الأعلى بعد مرور فترة زمنية معينة، وبذلك يتحقق التوازن عند مستويات أعلى من الرفاهية الاجتماعية، وذلك ما هو معبر عنه في الشكل رقم (3)، الذي يَفْتَرِضُ أن الاقتصاد الوطني ينتج مجموعتين من السلع، سلع ضرورية وسلع ترفيهية، والزكاة هنا تنقل منحنى إمكانيات الناتج الوطني من وضع توازني إلى وضع توازني أعلى، بمعنى من النقطة E_1 إلى النقطة E_2 فالنقطة E_3 التي يتحقق عندها مستوى أعلى من إنتاج السلع الضرورية والسلع الترفيهية، بما يتضمن تحقيق مستويات الكفاية لأبناء المجتمع وتحسين مستوياتهم المعيشية، ويُشَارُ هنا إلى أن المجتمع في هذه المرحلة يميل إلى الاتجاه نحو إنتاج السلع الضرورية أكثر من السلع الترفيهية؛ ويرجع هذا بالأساس إلى دور الزكاة في إعادة توزيع الدخول لصالح الطبقة الفقيرة.

ختاما، يمكن القول أن أموال الزكاة تتوجه بنسبة كبيرة لصالح الطبقات المحرومة، التي يكون ميلها الحدي للاستهلاك مقارباً للواحد؛ وهذا سينجر عنه بطبيعة الحال ارتفاعٌ كبيرٌ في الطلب الكلي يصاحبه زيادةٌ في العرض الكلي؛ فيزيد الطلب على عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال)، وبذلك تنخفض البطالة وترتفع الأجور والأرباح، كما أن ثروات الفئة المنتجة ستزداد، فترتفع حصيلة الزكاة، والنتيجة النهائية هي حصول انتعاش ونمو في الاقتصاد الكلي.

III. مسار الزكاة وتطورها في كل من الجزائر وماليزيا:

لجأت عديد من الدول الإسلامية لتبني صناديقَ للزكاةِ تُوكَلُ إليها مهمة جمع وإنفاق الزكاة ضمن أطر رسمية وقانونية، ولكل دولة آليات وأنظمة اعتمدتها في تسيير هذه المؤسسات، سنتناول في هذا المحور لمحة موجزة عن صندوق الزكاة في الجزائر وحصيلة تطور الزكاة فيه، كما سنخصص جزءاً منه لإلقاء الضوء على التجربة الماليزية في هذا الشأن.

1. لمحة موجزة عن صندوق الزكاة الجزائري وتطور حصيلته:

1.1. التعريف بصندوق الزكاة: هو مؤسسة دينية اجتماعية تخضع لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف، ويتشكل الصندوق من ثلاث مستويات[26]:

- **اللجنة القاعدية:** وتكون على مستوى كل دائرة، مهمتها إحصاء الأفراد المستحقين للزكاة، وتتكون هذه اللجنة من رئيس اللجنة، رؤساء لجان المساجد، ممثلين عن الأحياء، ممثلي الأعيان؛
- **اللجنة الولائية:** وتكون على مستوى الولاية، مهمتها الدراسة النهائية للملفات المودعة، بعد الاطلاع على رأي اللجان القاعدية، وتتكون هذه اللجنة من مختصين في شتى الهيئات الرسمية؛
- **اللجنة الوطنية:** تمثل أعلى مستوى في الهيكل التنظيمي لصندوق الزكاة الجزائري، تتكفل هذه اللجنة بتنظيم جميع الأمور المتعلقة بصندوق الزكاة الجزائري.

2.1. حصيلة الزكاة في الجزائر، ومنحى تطورها: إن أول حملة تم فيها جمع الزكاة كانت سنة 2003، وأطلق عليها "الحملة الأولى"، وقد كانت البدايات محتشمة، لكن مع مرور الزمن بدأت حصيلة الزكاة في الارتفاع، وذلك ما يوضحه الشكل رقم (04)، حيث عرفت حصيلة الزكاة ارتفاعاً مستمراً خلال الفترة (2003-2014) باستثناء سنة 2007، 2008 و 2013، ولعل أعلى حصيلة تم تسجيلها كانت خلال سنة 2012، إذ بلغت حصيلة صندوق الزكاة

1400000000 دج ، كما أن أقل حصيلة كانت خلال البداية في هذا المشروع وذلك سنة 2003 ، حيث تم تحصيلُ زكاةٍ قدرها 118158269.35 دج.

إن متوسط نسبة نمو حصيلة الزكاة على مدار الفترة (2003-2014) هو 36.69 %[27]، وهو معدل مقبول، لكن إذا أخذنا حصة الزكاة كنسبة من الناتج المحلي الخام، فإن نسبتها تكاد تكون ضئيلة، والجدول رقم (01) يبين لنا جلياً ضعف حصة الزكاة بالنسبة للناتج المحلي الخام من جهة، كما يؤكد من جهة أخرى عدم وجود اتجاه عام تصاعدي لهذه النسبة، ومرَّدُ ذلك لضعف الحصيلة التي يتم جمعها في هذه الصناديق، حيث يشير بعض الخبراء بعد إجراء دراسات معمقة[28] أن الجزائر تحتوي على 10 آلاف مليار دير لا ينفقون زكاتهم وفق الطريقة الشرعية، كما ان الجزائر تضم 400 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة لو دفعت زكاة نصيبها من الزكاة لَتَمَّ تحصيلُ أكثرَ من 1000 مليار سنتيم.

إن صرف أموال الزكاة كان بنسبة 87.5 % لصالح الفقراء والمساكين[29] في حال عدم تجاوز حصيلة الزكاة 5 ملايين دينار جزائري، وفي الحالة الأخرى فإن النسبة المخصصة للفقراء والمساكين 50%، كما أن نسبة 37.5% يتم استثمارها عن طريق آلية القرض الحسن، إذ بلغ عدد المستفيدين من القروض الحسنة خلال الفترة (2003-2011) على المستوى الوطني 4459 مستفيد[30]، فإذا نظرنا إلى الجدول رقم (02) نلاحظ أن ولايات الشرق تحتل المرتبة الأولى بنسبة تقدر بـ 62.39%، ثم ولايات الوسط بنسبة 25.23%، أما ولايات الغرب والجنوب فنسب المستفيدين هي جد ضعيفة حيث تقدر بـ 7.89% و4.49%، وهذا خاضع بالدرجة الأولى إلى مبالغ الزكاة المحصل عليها.

إن اهم إشكال يعترض هذه الآلية هي مشكلة التمليك، فالأصل في الزكاة أنها تُمَلَّكُ لأصحابها، وذلك ما اتجهت إليه وزارة الشؤون الدينية والأوقاف مؤخراً، حيث جُمِدَت هذه الآلية إلى إشعار آخر، فقد أقرَّ المجلس العلمي للفتوى[31] بعدم تحقيق القرض الحسن لهدفه، خاصة في ظل الاسترجاع الضعيف للمبالغ المقترضة، وقد أشار المجلس العلمي للفتوى عدم تحقيق القرض الحسن لمبدأ العدالة، حيث يتم منح عائلة مبلغ 5000 دينار جزائري موجهة نحو الاستهلاك، ويتم منح عائلة أخرى – في إطار الاستثمار- مبلغ 500000 دج، لكن تقوم هذه العائلة بتوجيه هذا المبلغ نحو الاستهلاك، لذلك فإن دراسة هذه القضية لازالت بين يدي المجلس العلمي للفتوى، الذي يبحث عن صيغة جديدة له.

2. نظام الزكاة الماليزي، ومسار تطوره:

1.2. لمحة موجزة عن نظام الزكاة الماليزي: تقع ماليزيا في جنوب شرق آسيا، حيث تتبع نظام الحكم الملكي الانتخابي الدستوري الفيدرالي، إذ تتكون من أربع عشرة ولاية، تسعٌ من هذه الولايات هي سلطنات وراثية، أما الولايات الخمس فيحكمها حكام ولايات، وإذا تتبعنا مسار نظام الزكاة الماليزي، لوجدنا أنه مرَّ بأربع مراحل أساسية[32]:

- **المرحلة الأولى:** وهي ما قبل الاحتلال، حيث كان تجميع أموال الزكاة بطريقة غير رسمية؛
- **المرحلة الثانية:** كانت مع مجيء الاستعمار البريطاني أواخر القرن الثامن عشر حيث تم الفصل بين الدين والدولة، فكانت الأمور المرتبطة بالسياسة، الاقتصاد، الاجتماع ، التعليم والتكنولوجيا بيد الاحتلال البريطاني، أما الأمور المرتبطة بالدين فكانت تقوم بها هيئات مستقلة تابعة لكل ولاية، ومع ذلك بقي جمع الزكاة وفق طرق غير رسمية؛
- **المرحلة الثالثة:** مع استقلال دولة ماليزيا، أصبحت جباية الزكاة في يد كل سلطان ولاية، كما تم إنشاء قانون الإدارة الدينية الإسلامية سنة 1960 الذي ينظم جباية الزكاة؛
- **المرحة الرابعة:** مع بداية التسعينيات أصبحت مؤسسات الزكاة مستقلة عن بعضها البعض، حيث أنشَأَ مجلس الشؤون الإسلامية بولاية PERSEKUTUAN –كوالالمبور- شركةً خاصةً تتعهد بجمع الزكاة، وبدورها قامت هذه الشركة بتكوين مركز خاص لجباية الزكاة عُرِفَ باسم: " Pusat Pungut Zakat ; PPZ-MAIWP " ، حيث أصبح الجهة الوحيدة الرسمية التي تتولى تحصيل الزكاة وجبايتها، ثم انتقلت هذه الطريقة من ولاية لأخرى، باستثناء بعض الولايات التي ما زال نظام الزكاة فيها تابعاً لمجلس الشؤون الإسلامية.

ما يميز نظام الزكاة في ماليزيا، أن بعض الولايات تتولى بنفسها جباية الزكاة وصرفها، وبعضها يتولى الجباية ومجلس الولاية هو المعني بالصرف، أما البعض الآخر فالصرف والجباية يكون تحت سلطة مجلس الشؤون الإسلامية.

2.2. حصيلة الزكاة في ماليزيا ومسار تطورها: شهدت الحصية الإجمالية للزكاة في ماليزيا تطورات سريعة خاصة مع بداية التسعينيات؛ نظرا لاتساع قاعدة عدد المزكين، جراء النشاطات الإرشادية والتوعوية المحفزة على دفع الزكاة، فالشكل رقم (05) يبين مسار تطور الزكاة في ماليزيا عبر ولاياتها الأربع عشر خلال الفترة (1999-2013)[33] ، حيث أن وتيرة نمو الحصيلة السنوية للزكاة في ماليزيا شهدت ارتفاعات مستمرة خلال طوال الفترة (1999-2013)، إذ بلغت حصيلة الزكاة لسنة 2013 على مستوى جميع الولايات: 2258024426.94 رنغت ماليزي[34]، كما يلاحظ أن نسب النمـو السنوية التي تم تسجيلها هي دوما موجبة، إذ بلغ متـوسط نسبة النمو السنوية خلال الفترة (1999-2013) بـــ 18.36 % ، وإذا أخذنا الزكاة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فإننا نجد أنها نسبة مرتفعة مقارنة بالتجربة الجزائرية وذلك ما يؤكده الشكل رقم (06)، الذي من خلاله يتبين لنا أن حصة الزكاة من الناتج المحلي الإجمالي هي في ارتفاع مستمر فمن 0.07 % سنة 1999 إلى 0.23 % سنة 2013، وهو يؤكد الجهود المبذولة من طرف الهيئات المكلفة بجباية الزكاة، حيث أن وسائل دفع الزكاة متنوعة، من بينها الدفع في المكاتب، الدفع عن طريق الانترنت، البطاقات الالكترونية وبطاقات الائتمان، مكاتب البريد، نظام الرسائل القصيرة، كل هذه الآليات من شأنها أن تحفز المزكين على دفع زكاتهم.

يُضَافُ إلى هذا أن تعدد مصادر الزكاة من شأنه أن يرفع من حصيلة الزكاة، فمن خلال الجدول رقم (03) نلاحظ تنوع مصادر الزكاة واختلافها، حيث تُشجع الهيئات المكلفة بالزكاة جميع القطاعات الاقتصادية على دفع زكاتها، فعلى سبيل المثال بالنسبة لدافعي الزكاة من رواتبهم بعد بلوغها النصاب ودوران الحول عليها، يتم خصم مبلغ الزكاة المدفوع من مقدار الضريبة المفروضة على الأجر؛ وذلك بهدف تشجيع العمال على دفع الزكاة، كما أن الشركات والمؤسسات التي تدفع الزكاة تُعَامَلُ بنفس الطريقة.

إن أموال الزكاة تُوَجَّهُ ضمن برامج متنوعة[35]، نذكر منها ما يلي:

- برنامج التنمية الاجتماعية: الذي يتضمن بناء البيوت للفقراء، تقديم إعانات مالية لهم، توفير الملابس والمساعدات الطبية ومساعدات الزواج والختان...؛
- برنامج التنمية الاقتصادية: يرتكز هذا البرنامج على تقديم رأسمال للتجارة، تقديم رأسمال لتربية الأسماك، تقديم رأسمال للزراعة، إنشاء ورشات تجارية، صناعية وزراعية...؛
- برنامج التنمية التعليمية: يتم في إطار هذا البرنامج تقديم منح دراسية للفقراء والمساكين، إعانات دراسية جامعية (داخل وخارج ماليزيا)، تحفيظ القرآن، إعانات للطلاب المتميزين، رفع مستوى التعليم...؛
- برنامج التنمية الإنسانية: ضمن هذا البرنامج يتم إعداد محاضرات دينية عامة، إقامة برامج تشجيعية أسرية...؛
- برنامج تنمية المؤسسات الدينية: بناء المساجد، بناء المصليات، بناء مراكز تحفيظ القرآن...

IV. نمذجة قياسية لآثار الزكاة على النمو الاقتصادي في كل من الجزائر وماليزيا :

سنبحث الآن على طبيعة العلاقة الموجودة بين الزكاة -كمتغير تفسيري- والنمو الاقتصادي والبطالة-كمتغيرات تابعة-، وذلك بناءً على نماذج قياسية يتم تقديرها، ثم يتم المفاضلة بينها، مُتَّبعين في ذلك المراحل التالية:

1. أثر الزكاة على النمو الاقتصادي في كل من الجزائر وماليزيا: سنعرف المتغيرات المكونة للنماذج القياسية:

- $growth_t$: معدل النمو الاقتصادي السنوي خلال الفترة (2005-2013).
- $growth\ of\ zakat_t$: معدل النمو السنوي لحصيلة الزكاة خلال الفترة (2005-2013).
- GDP_t : الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2005-2013) .
- K_t : مخزون رأس المال خلال الفترة (2005-2013).
- L_t : حجم اليد العاملة خلال الفترة (2005-2013).
- $Zakat_t$: الحصيلة الإجمالية للزكاة خلال الفترة (2005-2013).

بعد إدخال المعطيات الإحصائية في البرنامج المعلوماتي EVIEWS 4.0، كانت نتائج التقدير ملخصة في الجدول رقم (04).

وفقا لنتائج الجدول رقم (04)، فإن النموذج اللوغاريتمي – النموذج الرابع- يمثل أحسن نموذج قياسي يمكنه أن يشخص العلاقة الموجودة بين الزكاة والنمو الاقتصادي في دولة ماليزيا، فميل معادلة الانحدار موجب، وهو بطبيعة الحال يدعم الجانب النظري الذي يرتكز على وجود علاقة طردية بين حصيلة الزكاة والنمو الاقتصادي، فارتفاع الزكاة بنسبة 1 % ؛ سيؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في ماليزيا بنسبة 0.51 % ، أما عن المعنوية الإحصائية للنموذج فهي مقبولة عند جميع مستويات المعنوية(إحصائية فيشر Fisher)، نفس الشيء بالنسبة للمعنوية الجزئية هي مقبولة أيضا (إحصائية ستودنت t-student)، بالنسبة لمعامل التحديد فقيمته توضح أن حوالي 96 % من التغيرات في الناتج المحلي الخام تتحكم فيها متغيرة الزكاة، وهي نسبة جد معتبرة، هذا في الجانب الإحصائي، أما من الناحية القياسية فإن إحصائية Durbin-watson تقع في منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية $DW \in [d_2 = 1.320; (4 - d_2) = 2.68]$. إذن يمكن اتخاذ قرارٍ إجمالي بناءً على المؤشرات السابقة، وهو قبول النموذج من الناحية الاقتصادية والقياسية.

بالنسبة لحالة الجزائر فإن أحسن نموذج يمكن تحليله، هو النموذج الأول الذي يربط معدلات النمو الاقتصادي مع معدلات النمو السنوية لحصيلة الزكاة، حيث تشير قيمة المعلمة $\hat{\beta}$ أن حدوث ارتفاع في المعدل النمو السنوي لحصيلة الزكاة ؛ سيولد ارتفاعاً في معدل النمو الاقتصادي بنسبة تقدر بـ 0.02 % ، وهي نسبة ضعيفة إذا ما قارناها بنظيرتها على مستوى دولة ماليزيا، ويُفَسَّرُ هذا بعدة أسباب، من بينها اعتماد الاقتصاد الجزائري على الجباية البترولية بنسبة جد كبيرة، يُضاف لهذا أن حصيلة الزكاة في الجزائر لا زالت جدُّ متواضعة، كما أن مصادر جبايتها- أي الزكاة- غير متنوعة، فلحد الآن لازال قطاع المؤسسات الاقتصادية غير معني بالأمر، كل هذه الأسباب وأخرى تتحكم في مدى كفاءة النموذج المقدر. إذا نظرنا إلى النموذج من الناحية الإحصائية فجميع المؤشرات الإحصائية تؤكد عدم جودة النموذج الذي هو بين أيدينا، سواءً تعلق الأمر بإحصائية t-student أو إحصائية Fisher، كما أن معامل التحديد يوضح أن نسبة تأثير الزكاة في معدلات النمو الاقتصادي هي جد ضعيفة، كل هذه المؤشرات الإحصائية تدفعنا إلى اتخاذ قرارٍ يتضمن قبول النموذج من زاوية المنطق الاقتصادي، ورفضه من الزاوية الإحصائية.

2. أثر الزكاة على البطالة في كل من الجزائر وماليزيا: قبل تقدير النموذج القياسي الذي يربط الزكاة بالبطالة في كل من ماليزيا والجزائر، سنلجأ إلى محاولة استخدام نماذج بانيل (Panel Model) التي اكتست أهمية بالغة في العقد الحالي، فالفائدة الرئيسية من استخدامها هي زيادة دقة التنبؤ من خلال توسيع حجم العينة، كما أنها تأخذ بعين الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلاف بين الأفراد، وقبل استخدام هذه النماذج، لابد من استخدام اختبار التجانس (Homogeneity test) للباحث HSIAO (1986)[36] ، الذي سيمنحنا جوابا حول إمكانية تطبيق هذه النماذج أم لا؟

إن الصيغة الرياضية للنموذج المقترح من طرفنا وفق منهجية نماذج بانيل هو:

$$Unmp_{it} = a_{0i} + a_i' \log(Zakat_{it}) + \varepsilon_{it} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (07)$$

حيث أن:

- $Unmp_{it}$:تمثل معدلات البطالة في كل من الجزائر وماليزيا خلال الفترة (2003-2012).
- a_{0i} **:** الحد الثابت الخاص بكل فرد (ماليزيا و الجزائر).
- $Zakat_{it}$: حصيلة الزكاة السنوية في كل من ماليزيا والجزائر خلال الفترة (2003-2013).
- a_i' : شعاع المعالم الخاص بحصيلة الزكاة السنوية.
- ε_{it} **:** شعاع الأخطاء العشوائية.

كما أن: حصيلة الزكاة تم تحويلها إلى الدولار الأمريكي، و $i = 1,2$ (عدد الأفراد، N=2)، $T = 10$ (عدد السنوات)، $k = 1$ (عدد المتغيرات الخارجية)، وبعد تطبيق الاختبار وفق مراحله، واستناداً لاختبار فيشر، تحصلنا على النتائج الملخصة في الجدول رقم (05).

وفقا لنتائج اختبار التجانس، فإنه قد تم رفض الفرضتين H_0^1 و H_0^2 معاً عند مستوى معنوية 5 % ، مما يعني عدم تجانس تام (Total Heterogeneity) بين الدول المكونة لنموذج بانيل (الجزائر وماليزيا)، في هذه الحالة فإن كل دولة يتم بناء نموذج قياسي لها، وهو ما سنستعرضه الآن.

إن فترة التقدير التي تشملها هذه الدراسة هي من سنة 2003 إلى سنة 2013، وبعد المفاضلة بين عدة نماذج، تحصلنا على النماذج القياسية التالية، المبينة في الجدول رقم (06).

بناء على نتائج التقدير المبينة في الجدول رقم (06)، فإن النموذج الذي قدرناه بالنسبة لدولة ماليزيا يؤكد مدى تأثير الزكاة على معدلات البطالة في ماليزيا، فارتفاع معدل حصيلة الزكاة السنوية بنسبة 1 % سينتج عنه انخفاض في معدلات البطالة بنسبة 0.26 % ، وهذا بلا شك يتوافق مع المنطق الاقتصادي، بالنسبة لإحصائية t-student فهي تشير إلى أن حصيلة الزكاة تؤثر في معدلات البطالة عند مستوى معنوية 5 % ، كما أن المعنوية الكلية للنموذج مقبولة، أما عن القوة التفسيرية للنموذج المقدر فهي توضح أن ما نسبته 46 % من التغيرات في معدلات البطالة تتحكم فيها الحصيلة السنوية للزكاة لدولة ماليزيا، بالنسبة لمشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية فإن القيمة المحسوبة تقع في منطقة قبول فرضية العدم، أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، $DW \in [d_2 = 1.320; (4 - d_2) = 2.68]$.

ما يُلاحَظُ على النموذج الثاني والخاص بدولة الجزائر الذي يربط معدلات النمو السنوية لحصيلة الزكاة مع متغيرة البطالة، أنه غير مقبولٍ لا من الناحية الاقتصادية أو الاحصائية، فمعامل التحديد يقترب من الصفر، مما يدل على أن الحصيلة السنوية للزكاة في الجزائر لا تزال دون المستوى المطلوب الذي من شأنه أن يخفف من حجم البطالة في الجزائر، كما أن ميل معادلة الانحدار المقدرة موجب، وهذا يتناقض والنتائج المفترض أن تولدها الزكاة في دورة النشاط الاقتصادي، والتي من أهمها امتصاص اليد العاملة العاطلة، لذلك فإن النموذج -الذي كان من بين أحسن النماذج المقدرة- مرفوضٌ اقتصادياً وإحصائياً.

V. الخلاصة :

إن هذا المقال العلمي أكدَّ لنا أن السياسة المالية في ضوء الاقتصاد الإسلامي واسعة النطاق، فقد شملت النفقات العامة كافة ما يحتاج إليه المجتمع من وظائف اقتصادية واجتماعية، وبالعمق الذي يحقق الإشباع المناسب لكل فرد، أما عن الإيرادات العامة فهي متنوعة، فمنها من جاءت مقادير جبايتها بنص صريح، ومنها من تُركَتْ مرنةً في أيدي صانعي القرار؛ لمراعاة جميع الظروف والأحوال مع تحقيق مصالح الأفراد - مسلمين وغير مسلمين- في إطار العدالة التامة.

تمثل الزكاة أبرز أداة من أدوات السياسة المالية في ظل الاقتصاد الإسلامي، التي لجأت إليها عديد الدول الإسلامية من خلال تبني صناديق الزكاة والتي أُسْنِدَ إليها أمر جباية الزكاة وصرفها، حيث قمنا بتسليط الضوء على التجربتين الجزائرية والماليزية، من خلال بناء نموذج قياسي يربط بين الزكاة كمتغير تفسيري والبطالة والنمو الاقتصادي كمتغيرات تابعة، وقد جاءت نتائج هذه الدراسة كما يلي:

- أثبتت اختبارات التجانس للباحث HSIAO عدم تجانس تـام (Total Heterogeneity) بين الدول المكونة لنموذج بانيل (الجزائر وماليزيا)؛ مما استدعى منا تقدير مختلف النماذج القياسية لكل دولة على حدة.
- تعد التجربة الجزائرية فتية مقارنة بتجربة ماليزيا؛ لذلك فحصيلة الزكاة في الجزائر لا تزال دون المستوى المطلوب الذي من شأنه أن يُسَاهِمَ في الرفع من حجم معدلات النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة البطالة، فعلى سبيل المثال نجـــد حصة الزكاة من الناتج المحلي الخام لسنة 2013 هــي 0.00688 %، حيث تعتبر نسبة جد ضئيلة إذا ما قارناها بنظيرتها في دولة ماليزيا؛
- تساهم الزكاة في دولة ماليزيا في رفع معدلات النمو الاقتصادي، فارتفاع الحصيلة السنوية للزكاة بنسبة 1 % ؛ سيؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في ماليزيا بنسبة 0.51 % ، وإلى انخفاض معدلات البطالة بنسبة 0.26 % ، فيمكن اعتبارها – أي الزكاة- من أدوات السياسة المالية في النموذج الاقتصادي الماليزي ؛
- إن اعتبار الزكاة كأداة من أدوات السياسة المالية في اقتصاديات البلدان الإسلامية يتوقف بالدرجة الأولى على طبيعة أنظمة تسيير صناديق الزكاة، التي تؤدي دوراً جوهرياً في زيادة فاعلية تأثيرها على ديناميكية النشاط الاقتصادي، كما أن تنوع واختلاف مصادر الزكاة سيعمل على إحداث آثار إيجابية على مؤشرات النشاط الاقتصاد الكلي.

تبعا للنتائج المشار إليها أعلاه، يمكننا أن نقدم بعض التوصيات التي بإمكانها أن تساهم في إرساء ودعم مكانة الزكاة في النموذج الاقتصادي الجزائري:

- يُعَدُّ عنصر الثقة في صناديق الزكاة أهم ركيزة في نجاحها، ولا يمكن تحققه إلا إذا كانت الصبغة الشرعية متوفرة، ونقصد بذلك أن تكون جميع المعاملات التي تقوم بها هذه الصناديق موافقةً لما عليه إجماع علماء هذه الأمة؛
- إن توفير نظام معلوماتي إحصائي دقيق لهذه الصناديق، وإضفاء طابع الإلزامية على دافعي الزكاة، مع إشراك جميع القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني؛ سيساهم بطبيعة الحال في دفع وتيرة تحصيل الزكاة نحو الأمام؛
- تمثل النشاطات الدعوية والعلمية عنصراً مهماً في عملية جباية الزكاة، كما أن وضع وتخطيط البرامج التي سَتُصْرَفُ بها الزكاة، مع توفير الاستقلالية بين صناديق الزكاة الولائية في كيفية تنفيذ برامجها وتحديد احتياجاتها حسب طبيعة كل ولاية مثل ما هو حاصل في دولة ماليزيا، ونشر جميع البيانات حول طبيعة هذه البرامج؛ سيعطي مزيداً من المصداقية حول آليات تسيير صناديق الزكاة.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الجدول (01): تطور زكاة الأموال، الناتج المحلي الخام والزكاة كنسبة من الناتج المحلي الخام خلال الفترة (2003-2013)

السنوات	زكاة الأموال (مليون دينار جزائري).	الناتج المحلي الخام (مليون دينار جزائري).	الزكاة كنسبة من الناتج المحلي الخام.
2003	118,158269	5 252 321,1	0.02250%
2004	200,527636	6 149 116,7	0.00326%
2005	367,187943	7 561 984,3	0.00486%
2006	483,584931	8 514 843,3	0.00568%
2007	478,922597	9 366 565,9	0.00051%
2008	427,179898	11 077 139,4	0.00039%
2009	614	10 006 839,7	0.00614%
2010	900	12 034 399,0	0.00748%
2011	1200	14 481 007,8	0.00829%
2012	1140	16 115 429,5	0.00869%
2013	1320	16 569 270,8	0.00688%

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على:

- الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية و الأوقاف:www.marw.dz، تاريخ الاطلاع: 2014/12/14.
- الديوان الوطني للإحصاء: حوصلة إحصائية من 1962 إلى 2011، إعداد مديرية المنشورات والنشر والتوثيق والطباعة، جوان 2013.موقع الديوان الوطني للإحصاء:www.ons.dz/IMG/pdf/PIB_SCN_aff2000-2013.pdf، تاريخ التحميل: 2014/12/14.

الجدول (02): عدد المستفيدين من القرض الحسن حسب المناطــق والمبالـغ المخصصة له خلال الفترة (2003-2011)

المناطق	عدد المستفيدين	المبالغ المخصصة للقرض الحسن(دج)
ولايات الوسط	1125	290.632.656.73
ولايات الغرب	352	89.017.951.28
ولايات الشرق	2782	652.600.131.98
ولايات الجنوب	200	46.377.718.88

المصدر: سيد أحمد حاج عيسى و ايراين إيمان ، تجربة صندوق الزكاة في تثمير أموال الزكاة، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي(الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة ، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة سعد دحلب البليدة، يومي 20-21 ماي2013، ص 10.

الجدول (03): مصادر الزكاة في دولة ماليزيا خلال الفترة (2010-2012)

السنوات	نوع الزكاة (مليون رنغت)						
	الدخل	الأعمال	المدخرات	الثروة	صندوق ادخار الموظفين	الفلاحة	أخرى
2010	695.10	301.78	136.61	79.30	13.70	11	5.50
2011	736.8	389.92	144.30	84.10	14.50	11.70	5.80
2012	781	469.39	152.90	89.10	15.40	12.40	6.20

Source: Tuan Haji MohdRais and Haji Alias; Business zakat: Compliance and Practices in Federal Territory; PPZ-MAIWP; 2014; P14.

الجدول (04): نتائج تقدير أثر الزكاة على النمو الاقتصادي في كل من ماليزيا والجزائر

الصيغة الرياضية للنموذج الأول المقترح	$Growth_t = \alpha + \beta Growth\ of\ Zkat_t + \varepsilon_t$
الجزائر	$\hat{\alpha} = 2.44; \beta = 0.02; t^{cal}(\beta) = 1.68;\ R^2 = 0.28; F^{cal} = 2.83;\ DW = 2.44$
ماليزيا	$\hat{\alpha} = 3.60; \beta = 0.07; t^{cal}(\beta) = 0.61;\ R^2 = 0.03; F^{cal} = 0.37;\ DW = 2.45$
الصيغة الرياضية للنموذج الثاني المقترح	$Growth_t = \alpha + \beta\left(\frac{Zakat_t}{GDP_t}\right) + \varepsilon_t$
الجزائر	$\hat{\alpha} = 2.90; \beta = 16.46; t^{cal}(\beta) = 0.10;\ R^2 = 0.001; F^{cal} = 0.01;\ DW = 2.05$
ماليزيا	$\hat{\alpha} = 6.49; \beta = -10.56; t^{cal}(\beta) = -0.75;\ R^2 = 0.04; F^{cal} = 0.57;\ DW = 2.60$
الصيغة الرياضية للنموذج الثالث المقترح	$GDP_t = A.K^{\alpha}.L^{\beta}.Zakat^{\gamma}.e^{\varepsilon t}$
الجزائر	$A = 856.38; \hat{\alpha} = 7.27; \beta = -66.94;\ \hat{\gamma} = 2.54; t^{cal}(\gamma) = 0.95;\ R^2 = 0.38;$ $F^{cal} = 1.23;\ DW = 1.54$
ماليزيا	$A = 21.95; \hat{\alpha} = -0.23; \beta = 0.05;\ \hat{\gamma} = 0.53; t^{cal}(\gamma) = 1.32;\ R^2 = 0.95;$ $F^{cal} = 28.26;\ DW = 2.24$
الصيغة الرياضية للنموذج الرابع المقترح	$log(GDP_t) = \alpha + \beta log(Zakat_t) + \varepsilon_t$
الجزائر	$\alpha = 40.03; \hat{\beta} = -0.46; t^{cal}(\hat{\beta}) = -0.64;\ R^2 = 0.05; F^{cal} = 0.41;\ DW = 1.48$
ماليزيا	$\hat{\alpha} = 18.52; \beta = 0.42; t^{cal}(\beta) = 13.86;\ R^2 = 0.96; F^{cal} = 192.25;\ DW = 2.26$

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات EVIEWS

الجدول (05): نتائج اختبار التجانس لـــ HSIAO

الفرضية المراد اختبارها	إحصائية فيشر المحسوبة	إحصائية فيشر المجدولة	القرار
$H_0^1: a_{0i} = a_0\ et\ a' = a_i'\quad \forall i$	$F^1 = 32.24$	$F_{(2,16)}^{0.05} = 3.63$	رفض الفرضية H_0^1.
$H_0^2: a' = a_i'\quad \forall i$	$F^2 = 8.63$	$F_{(1,16)}^{0.05} = 4.49$	رفض الفرضية H_0^2.

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات EVIEWS

الجدول (06): نتائج تقدير أثر الزكاة على البطالة في كل من ماليزيا والجزائر

الدولة	أحسن نموذج	المؤشرات الإحصائية للنموذج المقدر
ماليزيا	$Unmpl_t = \alpha + \beta.log(Zakat_t) + \varepsilon_t$	$\hat{\alpha} = 8.82; \beta = -0.26; t^{cal}(\beta) = -2.81;$ $R^2 = 0.46; F^{cal} = 7.94;\ DW = 1.62$
الجزائر	$Unmpl_t = \alpha + \beta.growth\ of\ zakat + \varepsilon_t$	$\hat{\alpha} = 10.96; \beta = 0.02; t^{cal}(\beta) = 1.05;$ $R^2 = 0.13; F^{cal} = 1.10;\ DW = 0.82$

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات EVIEWS

الشكل (1): أثر الزكاة على دالة الاستهلاك

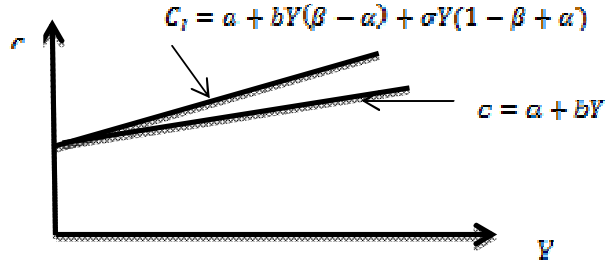

المصدر : مختار محمد متولي، التوازن العام والسياسات الاقتصادية الكلية في اقتصاد إسلامي، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد الأول، العدد الأول، المملكة العربية السعودية،1983 ، ص 05.

الشكل (2): أثر الزكاة على دالة الاستثمار

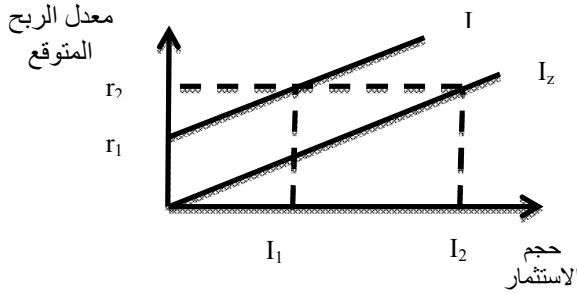

المصدر : المرسي السيد الحجازي ، الزكاة والتنمية في البيئة الإسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، معهد الاقتصاد الإسلامي، المجلد 17، العدد 02، المملكة العربية السعودية، 2004، ص 30.

الشكل (3): أثر الزكاة على إمكانيات الناتج

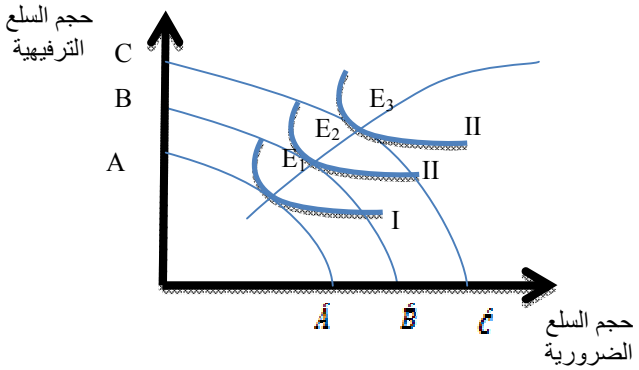

المصدر : المرسي السيد الحجازي ، مرجع سبق ذكره، ص ص 25-31.

الشكل (4): تطور حصيلة زكاة الأموال خلال الفترة (2003-2014)– بالدينار الجزائري-

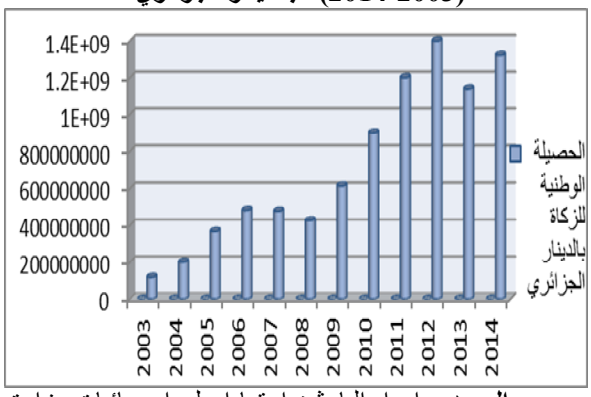

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

الشكل (5): حصيلة الزكاة في ماليزيا خلال الفترة (1999-2013)

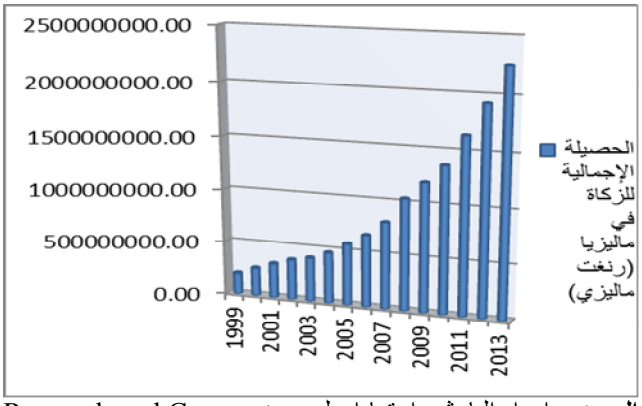

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على: Research and Corporate Development Unit, PPZ-MAIWP; 12 Décembre 2014.

الشكل (6): تطور نسبة الزكاة من الناتج المحلي الإجمالي في دولة ماليزيا خلال الفترة (1999-2013)

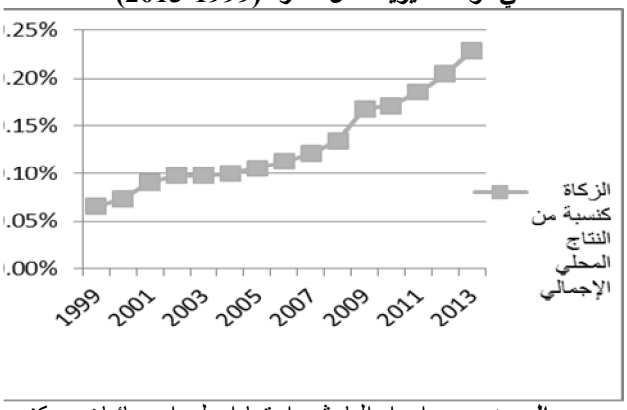

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات مركز جباية الزكاة ومديرية الإحصاء بماليزيا.

الإحالات والمراجع :

[1]. في هذا الشأن، يمكنك مراجعة بعض المقالات التالية:

- عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي ، "تشخيص الأزمة لمنهجية لعلم الاقتصاد الإسلامي"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: معهد الاقتصاد الإسلامي، المملكة العربية السعودية، المجلد 26 ، العدد الأول ، 2013 ، ص ص 12-15.
- BREI and BÖHM; "Lacking Capitalism: Desiring Marketing in Times of Capitalist crisis", Working Paper No. WP 08/12, Essex Business School, United Kingdom, 2008, PP: 1-16.

[2]. نفس المرجع، ص ص 13-16.

[3]. عقبة عبد اللاوي، فوزي محيريق، "نمذجة الآثار الاقتصادية للزكاة، دراسة تحليلية لدور الزكاة في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي"، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الاسلامي، الدوحة، 18 إلى 20 ديسمبر 2011، على الرابط الالكتروني التالي: http://conference.qfis.edu.qa/ ، تاريخ التحميل:2014/12/09.

[4]. Mohammed B. Yusoff, "Fiscal Policy In An Islamic Economy and The Role Of Zakat", IIUM Journal of Economics & Management, , The International Islamic University Malaysia ,Vol 14 No 2, 2006, PP 117-145.

[5]. إن مسألة تأخير وتعجيل دفع الزكاة لا زالت محل نقاش بين العلماء من الناحية الشرعية، لمزيد من الاطلاع على مختلف وجهات النظر، يمكنك الرجوع إلى:

- أحمد بن صالح بن جمعان الغامدي، "الزكاة والسياسة المالية"، مجلة الحجاز العالمية المحكمة للدراسات الإسلامية والعربية، العدد الثامن، شوال 1435 ه/ أغسطس 2014 م، ص ص 76-128.

[6]. Mohammed B. Yusoff and Sorfina Densumite, "Zakat Distribution and Growth in the Federal Territory of Malaysia", Journal of Economics and Behavioral Studies, Vol. 4, No. 8, Aug 2012, PP 449-456.

[7]. Eko Suprayitno, Radiah Abdul Kader and Azhar Harun Azhar Harun, "The Impact of *Zakat* on Aggregate Consumption", *Journal of Islamic Economics, Banking and Finance*, Vol. 9 No. 1, Jan - Mar 2013, PP 40-62.

[8]. هشام مصطفى الجمل، "دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر- دراسة مقارنة-"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص 09.

[9]. سورة البقرة: الآية 43.

[10]. للاستزادة، يمكنك النظر في بعض المراجع التالية:

- مريم أحمد الداغستاني ، "مصارف الزكاة في الشريعة الإسلامية، المطبعة الإسلامية الحديثة"، مصر، 1992 ، ص ص 13-14.
- حمدي عبد العظيم، "السياسات المالية والنقدية-دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي-"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007 ، ص ص 425-438.
- حسن علي كركولي ، "مصارف الزكاة في الإسلام"، رسالة مقدمة لنيل رسالة الماجستير في فرع الفقه وأصوله، غير منشورة، جامعة أم القرى: كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية ، السنة الجامعية 1982/1983، ص ص 34-49.

[11]. النصاب هو المقدار المعين الذي لا تجب الزكاة فيما دونه، فأقل نصاب الذهب عشرون مثقالاً، وأقل نصاب الفضة مائتا درهم، ونصاب الحبوب والثمار ثلاثمائة صاع، كما أن أقل نصاب الإبل خمسة، وأقل نصاب البقر ثلاثون، وأقل نصاب الغنم ثلاثون، ونصاب العسل مائة وستون رطلا وفيه العشر..، لمزيد من الاطلاع.

[12]. هو أبو عبيد القاسم بن سلام بن مسكين بن زيد، ولد عام 157 هـ، الموافق لـ 774 م بـ هراة إحدى المدن الكبيرة في مقاطعة خرسان، تتلمذ على يدي أكبر العلماء في عصره، تولى القضاء وسافر إلى عديد المدن، ثم استقر بمكة أين توفي عام 224 ه الموافق لـ 838 م.

[13]. عثمان صبري عثمان عوض، "الجزية في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم – دراسة تاريخية-"، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجـــة الماجستيـــر في التاريخ، غير منشورة، ، جامعة النجاح الوطنية: كلية الدراسات العليا، فلسطين، السنة الجامعية: 2009، ص 28.

[14]. صلاح الدين حسين خضير، "ضريبة عشور التجارة وآراء العلماء في أحكامها ومقاديرها"، مجلة جامعة سامراء، المجلد 6، العدد 20، العراق، 2010، ص ص 149-180.

[15]. مصطفى مؤيد حميد، "الغنائم وقسمتها في العصر الحديث"، مجلة كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، العدد 63، العراق، 2010، ص 175.

[16]. خليفي عيسى، "النفقات العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي"، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، العدد 9، فيفري 2013، ص ص 16-20، على الرابط الالكتروني التالي: www.giem.info/index/downloadissue/ID/16 ، تاريخ التحميل: 2014/12/07.

[17]. سورة التوبة: الآية 60.

[18]. سورة الحشر: الآية 07.

[19]. سورة الأنفال: الآية 41.

[20]. محمد نجاة الله صديقي، "مفهوم الإنفاق العام في دولة إسلامية حديثة"، ترجمة: عمر سالم باقعر، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: معهد الاقتصاد الإسلامي، المجلد الخامس، المملكة العربية السعودية، 1993 ، ص ص 09- 34.

[21]. MUNAWAR IQBAL(1985) ; "Zakah, Moderation and Aggregate Consumption in An Islamic Economy", Journal of Research in Islamic Economics, King Abdulaziz University, Vol 3, No 1, Kingdom of Saudi Arabia, PP 46-51.

[22]. Ibid, PP 48-49.

[23]. للتحقق من ذلك يمكنك طرح المعادلات من بعضها البعض.

[24]. للاطلاع على الآثار التي تحدثها الزكاة على دالة الاستهلاك غير الخطية، يمكنك الرجوع إلى:
مختار محمد متولي، "التوازن العام والسياسات الاقتصادية الكلية في اقتصاد إسلامي"، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد الأول، العدد الأول، المملكة العربية السعودية، 1983، ص ص 07- 09.

[25]. عبد الكريم البشير، "الأبعاد النظرية والميدانية للزكاة في مكافحة البطالة والفقر"، الملتقى الدولي حول مؤسسات الزكاة في الوطن العربي: دراسة تقويمية لتجارب مؤسسات الزكاة ودورها في مكافحة ظاهرة الفقر، جامعة سعد دحلب البليدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 10-11 جويلية 2004، ص ص 9-12.

[26]. راجع في هذا الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف: http://www.marw.dz/index.php/2010-01-12-11-49-39 ، تاريخ الاطلاع:2014/12/13.

[27]. تم حساب هذا المعدل عن طريق المتوسط الهندسي، مع حذف السنوات التي تم سجل بها معدلات نمو سلبية (2007، 2008 و2013).

[28]. مسدور فارس،"10 آلاف مليارديـر جـزائري لا يدفعـون الزكاة وفق الطريقة الشرعية"، يمكنك الرجوع إلى الرابـط التالي: http://www.echoroukonline.com/ara/mobile/articles/148346.html ، تاريخ التحميل: 2014/12/14.

[29]. مفتاح صالح، خبيزة أنفال حدة، "دور صندوق الزكاة في تحقيق التنمية الاجتماعية –دراسة مقارنة بين صندوق الزكاة القطري والجزائري-" ، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي (الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة ، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائـر، جامعة سعد دحلب البليدة، يومي 20-21 ماي 2013، ص ص 7-10.

[30]. سيد أحمد حاج عيسى و ايراين إيمان ،" تجربة صندوق الزكاة في تثمير أموال الزكاة"، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي(الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة ، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة سعد دحلب البليدة، يومي 20-21 ماي 2013، ص 10.

[31]. يمكنك الرجوع إلى تصريحات وزير الشؤون الدينية والأوقاف محمد عيسى للإذاعة الوطنية يوم 2014/08/15، على الرابط التالي:http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20140815/10163.html ، تاريخ التحميل: 2014/12/14.

[32]. عزمان عبد الرحمن سليمان،"جباية أموال الزكاة وصرفها في ماليزيا، هيئة زكاة سلانغور نموذجا"، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في معارف الوحي والتراث (الفقه وأصوله)، غير منشورة، الجامعة الإسلامية العالمية الإسلامية: كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، ماليزيا، أغسطس 2010، ص ص 26-35.

[33]. نتوجه بالشكر الجزيل إلى الأخ : Muhsin Nor Paizin ، باحث بمركز جباية الزكاة : Pusat Pungut Zakat ; PPZ-MAIWP على مساعدته لنا في الحصول على الإحصائيات المتعلقة بالزكاة في ماليزيا عبر ولاياتها الأربع عشر خلال الفترة (1999-2013).

[34]. يعتبر الرنغت الماليزي العملة الرسمية لدولة ماليزيا، حيث أن: 1 رنغت ماليزي=24.56 دينار جزائري.

[35]. عزمان عبد الرحمن سليمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 141-145.

[36] لمزيد من التفصيل حول هذا الاختبار يمكنك الرجوع إلى:

- Régis Bourbonnais, "économétrie", 7éme édition, Dunos, Paris, 2009, PP 331- 333.
- Hsiao. C, "Analysis of panel data", Cambridge University Press, Second edition, UK, 2003, PP 8-9.